معضلة الفساد وإشكالية بناء الحكم الراشد فى إفريقيا

ليلى حسينى[1]*

المقدمة :

يعتبر الفساد قضية عالمية أصبحت تهدد دول العالم سواءا كانت قضايا صغرى أم كبرى، فإنها تشترك جميعها في قاسم مشترك، وهو الحصول على المال والثروة بأي وسيلة كانت شرعية أو غير شرعية لتحقيق مكاسب شخصية. وتتباين مستويات الفساد بتباين النظم السياسية؛ حيث يعد الفساد في الدول الإفريقية أكثر إنتشارا من الدول المتقدمة وهذا ما يمثل جوهر مشكلات التنمية وإعاق كل محاولات الإصلاح في مسار ترشيد أداء نظم الحكم فى هذه الدول طوال عقود من الزمن .

وينطوى الفساد في دول إفريقيا على مجموعة من الجرائم والإختلاسات الكبيرة للأموال العامة ما أثر بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفاعلية الإقتصادية في دول المنطقة، نظرا لإرتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات والموارد لصالح الجماعات الأكثر قوة، ممن يحتكرون السلطة والنفوذ في المجتمع ناهيك عما يسببه الفاسدون من هدر للأموال العامة. فالفساد في إفريقيا يمثل أحد المؤشرات الدالة على سوء إدارة الحكم لهذه الأنظمة، كما يفضى إلى ضعف وتغييب آليات الحكم الراشد كالمساءلة والشفافية وضعف أجهزة الرقابة، والأخلاقيات الوظيفية في الإدارات العمومية .

وبناءا على ما تقدم، سنحاول في هذه الورقة البحثية تشخيص ظاهرة الفساد وعلاقتها ببناء الحكم الراشد في إفريقيا من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما مفهوم الفساد والحكم الراشد ؟ وما هي أسباب إستشراء ظاهرة الفساد في إفريقيا ؟ وما أهم مؤشرات ومظاهر الفساد في هذه الدول؟ وكيف يمكن أن يساهم الفساد كظاهرة مجتمعية في إعاقة وتغييب مرتكزات بناء الحكم الراشد في إفريقيا ؟

أولا: الإطار النظري لمفهومي الفساد والحكم الراشد:

1/- مفهوم الفساد (Corruption)

1* - حسينى ليلى، أستاذة مساعدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

- **الدلالات اللغوية للفساد :** في اللغة العربية يقال فَسَدَ، يَفسُدُ ،فَسُدَ، فَسَاداً وفُسُودًا فهو فَاسِدٌ،والمَفسَدَةُ ضد المصلحة [1]. والفساد لغة : يعني أخذ المال ظلما، والتلف والعطب والخلل. [2] إلى جانب هذا فقد وردت ذكر كلمة فساد لغة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم بمعاني مختلفة **لقوله تعالى:)ظَهَرَ الفَسَادُ في البَر والبَحرِ بِمَا كَسَبَت أَيْدي النَاس لِيُذِيقَهُم بَعْض الذي عَمِلوا لَعَلَّهُم يَرْجِعُون﴾ والفساد هنا بمعنى الخراب والمفسدة [3]، كما يعنى الفساد إلحاق الضرر لقوله تعالي: ﴿ويَسْعَونَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا﴾ . [4]**

أما في اللغات الأجنبية، فنجد لفظ فساد) (Corruption في اللغة الإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني Rampere) (بمعنى الكسر، أي أن شيئا تم كسره، وهذا الشيء قد يكون أخلاقيا أو إجتماعيا أو قاعدة إدارية.

ولكلمة فساد أيضا دلالات متعددة في القواميس الفرنسية والإنجليزية، مذكور بمعان مختلفة كالآتي:

- الفساد بمعنى إنحطاط أخلاقي، كالإنحراف وفقدان النزاهة وتجاهل الفضائل.
- إتيان وإستخدام ممارسات فاسدة خاصة الرشوة أو الغش.

أما الفساد كسلوك، يعنى القيام بإستعمال الرشوة وأعمال الغش. فيقال رشوة موظف ومن هنا يصبح الشخص فاسدا عندما يقوم بممارسة الفساد،كما يقال أيضا فساد الناخبين، والفاسد صفة ينعت بها الشخص المنحل أخلاقيا، والمتأثر بالرشوة وأعمال الغش.

وعليه نجد أن المعنى اللغوي لكلمة فساد في اللغات الأجنبية تعنى بشكل خاص إعطاء الرشوة أو تلقيها فيقال (Corrupteur) للشخص الذي يدفع الرشوة) الراشي (، و Corrumpu) (للشخص الذي يتلقاها) المرتشي(، وصفة (Corruptibilité) للشخص المتورط في الرشوة. [5]

ونتيجة لما سبق يتضح أن مصطلح الفساد في اللغة العربية أشمل وأوسع منه في اللغات الأجنبية ، حيث يعبر الفساد عن الوضع القائم فهو ضد الإصلاح ويحمل دلالات ومعاني متعددة: كأخذ المال ظلما أو التلف أو الإنحراف عن المبادئ الأخلاقية، الرشوة والإنحلال،وفقدان النزاهة والإستقامة .

2/- الدلالات الإصطلاحية للفساد : تعددت تعاريف الفساد، وذلك لتعدد الدلالات الأكاديمية والإتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الفساد وعدم وجود إتفاق على إطار نظري مفاهيمي عام. لذلك سنحاول التطرق إلى جميع الإتجاهات المفسرة لمفهوم الفساد .

- **مفهوم الفساد من المنظور القانوني :** يعرف الفساد من المنظور القانوني هو عمل مخالف للقانون والقواعد القانونية، ولا ينسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. وفي نفس الصدد يعرف الباحث **جوزيف ناي (Joseph Nye** (الفساد بأنه مخالفة الواجب الرسمي، وإنتهاك القواعد القانونية لتحقيق المنافع الشخصية .[6] أما **موريس ستيفن (Morris Stephen)** يعرف الفساد بأنه الإستخدام غير المشروع ، وغير القانوني للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية. [7]

وعليه فإن الفساد بالمدلول القانوني، يعني إساءة إستخدام السلطة العامة من أجل الحصول على المكاسب الشخصية عن طريق مخالفة القواعد القانونية المعمول بها .

- **مفهوم الفساد من المنظور الإداري:** يرتبط مفهوم الفساد من الناحية الإدارية بالفساد البيروقراطي في الأجهزة الإدارية المتمثل في التسيب الوظيفي، والإنحرافات والمخالفات التي تصدر عن الموظفين العموميين لمهامهم الإدارية. وعليه فالفساد الإداري يشمل مايلي :

- هو كل سلوك بيروقراطي منحرف ، يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية.

- هو مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين، الهادفة إلى التأثير على سير الإدارة العامة، أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الإستفادة المادية المباشرة أو غير المباشرة، وإستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع ، أو منافع يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة. والفساد هو عبارة عن سلوك إستثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغى أن يكون، وما هو كائن في دنيا الإدارة، أو الفجوة بين النظرية والتطبيق.[8]

- **الفساد من منظور الحكم الراشد :** يعرف الفساد من منظور الحكم الصالح هو مشكل من مشاكل سوء إدارة الحكم، الذي يتضمن ضعف تفعيل أليات الحكم الراشد القائمة على المشاركة، والمساءلة والشفافية.[9]

- **الفساد من المنظور السياسي:** تعرف منظمة الشفافية الدولية) **Transparency International** (الفساد السياسي بأنه سوء إستعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية.[10] ونفس التعريف الذي أورده البنك الدولي **(World Bank)** الفساد هو إساءة إستغلال الوظيفة العامة لغرض تحقيق منافع شخصية، وقد طرح البنك الدولي هذا التعريف مبررا ذلك أن الفساد في القطاع العام هو أكثر خطورة وإنتشارا في البلدان الإفريقية، وأن السيطرة علية مسبقا يعد شرطا جوهريا .[11]

وإعتبر المفكر صمويل هنتغتون) Samuel Huntington (أن الفساد السياسي هو ذلك السلوك الوظفي المنحرف عن القواعد المقبولة إجتماعيا، بغرض تحقيق أغراض شخصية [12]. كما يري **هنتغتون** أن الفساد السياسي في المجتمع هو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال عملية التحديث التي يمر بها المجتمع في مسيرته التنموية، حيث ينحرف المسؤولين الحكوميين عن السلوك الرسمي القائم [13]**.** كما يتحقق معنى الفساد السياسي عندما يحتكر المسؤولين الحكوميين السلطات السياسية الممنوحة لهم، لتحقيق مكاسبهم الشخصية في ظل غياب نظام المساءلة. وهذا التعريف ساقه رائد الدراسات العليا والمتخصص في الفساد المفكر **روبرت كليتجارد (Robert KLitgaard)** في معادلة دقيقة :

فساد = إحتكار السلطة + حرية التصرف- مساءلة . أي أن السلوك السياسي الفاسد مرده إلى إحتكار السلطة من طرف المسؤولين الحكوميين وحرية التصرف فيها، وإساءة إستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية في ظل غياب المساءلة، فالفساد حسب روبرت كليتجارد يتحقق عندما تتحول الخدمة العمومية إلى خدمة خاصة من طرف المسؤولين الحكومين.[14]

- **الفساد من المنظور الإقتصادي :** الفساد الإقتصادي هو ذلك الفساد الذي ينجم عن تركز السلطة الإقتصادية في كيانات إحتكارية، وإستغلالها لتحقيق أغراض شخصية،

كما يدل الفساد الإقتصادي في مضمونه عن إنهيار المنظومة الأخلاقية ، وضعف تفعيل أليات الرقابة والمساءلة في تسيير الموارد العامة، بالإضافة إلى إنتهاك القواعد المتعارف عليها في المجال الإقتصادي والمبادلات التجارية.[15]

وبناءا على ما تقدم، يمكن رصد متغيرين رئيسيين في تفسير مفهوم الفساد من الناحية الإصطلاحية : متغيرين الطلب والعرض، بينما يشير متغير الطلب إلى أصحاب النفوذ والمراكز والسلطة والموظفين المدنيين، الذين يقدمون أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية، أما متغير العرض يتعلق بأولئك الساعين للحصول على مزايا أو مكاسب شخصية على مختلف الأصعدة في المجتمع عن طريق الرشوة ، أو مظاهر أخرى من مظاهر الفساد. [16]

3/- أنماط الفساد: يتضمن الفساد على جميع المستويات عدة أنماط فى المجتمع ، يمكن حصرها فيما يلي:

- **الفساد الإداري :** حسب المفكر **روبرت تلمان Robert Tilman)** (فإن الفساد الإداري يسود في بيئة تقوم فيها الحكومة بهدف تحقيق الرسمية على النسق البروقراطي الحديث، الذي يعاني من إزدواجية الشخصية الإدارية المتمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة، في ظروف التنظيم الحديث. وبذلك نجدها تميل إلى السلوكيات غير الرسمية كالرشوة والمحسوبية، وتشغيل الأقارب غير المؤهلين. [17]

- **الفساد السياسي :** ويشمل فساد النسق السياسي وفساد النخب السياسية المتحكمة في صناعة القرار، ودواليب الحكم ومؤسسات الدولة:السلطة التشريعية،التنفيذية والقضائية، وذلك من خلال إستخدامها لنفوذها في تحقيق المكاسب الشخصة، كما يشير الفساد السياسي إلى مخالفات مبادئ الحكم الديمقراطي كالتداول السلمي على السلطة، وإنتهاك الحقوق، الحريات والقواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي. [18]

- **الفساد المالي :** ويشير إلى مجمل الإنحرافات ومخالفات القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، إلى جانب مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. ويشمل الفساد المالي صفقات

السلاح، إنتشار الجريمة المنظمة، التسيب المالي وهدر المال العام. [19]

- **الفساد الثقافي /الإجتماعي :** ويشمل فساد هيكل العلاقات الإجتماعية ، والقيم والمعايير السلوكية وهذا النوع من الفساد يمثل أخطر أنواع الفساد ، لأنه يتغلغل في البيئة الثقافية والبنية الإجتماعية فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهة والفاسدة ، والأخلاقيات القويمة وغير القويمة، ومثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالوساطة والمحاباة ، وهو الذي يخل بالضوابط الإجتماعية ، ويوسع من تسامح المجتمع مع الممارسات والقيم الفاسدة .

- **الفساد الإقتصادي :** الذي ينجم عن تركز السلطة الإقتصادية في كيانات إحتكارية تعمل على المستوى الكلى أو القطاعي، وتمتلك مراكز صنع القرار مع ضعف المساءلة والرقابة عليها، وهذا النوع من الفساد يشمل القطاع العام أو الخاص . ففي الحالة الأولى تكون المشروعات الإقتصادية عرضة للفساد من طرف نخبة إقتصادية، تبدد مواردها وإمكانياتها وتحولها إلى ثروات خاصة لمن يديرها. أما في الحالة الثانية حيث يكون الإقتصاد بأكمله عرضة للسيطرة الإقتصادية، التي يصبح ضحيتها جماهير المواطنين الذين يشكلون جانب الطلب على ما تنتجه القطاعات الخاصة، وفضلا عن هذا فإن الفساد طال حتى المعاملات الإقتصادية في جانب البيع والشراء، حيث يسود الغش والتلاعب والإخلال بالإتفاقيات والعقود. [20]

وكل نمط من الأنماط السابقة للفساد، يمثل منظومة كاملة من الظواهر والأعراض والعوامل والأسباب والنواتج والأطراف المنتفعة والمتضررة المركبة لظاهرة الفساد، وعليه يمكن رصد أبرز السلوكيات المعبرة عن ظاهرة الفساد فى مجملها، والتي يمكن حصرها في عدة ممارسات تتمثل فيما يلى :

- **الرشوة (Bribery) :** أي الحصول على أموال أو منفعة أخرى، من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة .

- **المحسوبية (Nepotism):** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل: العائلة أو حزب، أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها .

- **المحاباة (Favoritisme):** أي تفضيل جهة على أخرى للإستفاذة من الخدمة بغير حق .

- **الوساطة (Wasta):** أي تدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل : تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة، وليس على أساس التأهيل المهني .

- **نهب المال العام (fraud):** أي الحصول على أموال الدولة، والتصرف بها بغير حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة .

- **الإبتزاز (Black Mailing):** ويتمثل في الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع،مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد . [21]

وفي هذا الإطار تتباين سلوكيات الفساد تبعا للمستوى الذي تبلغه المؤسسات السياسية والإقتصادية في المجتمع. وهذا ما يفسر جزئيا سبب ظهوره بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم وفي هذا الصدد يمكن رصد نوعان من الفساد: الفساد الصغير والفساد الكبير. فالفساد الصغير يسود حيثما يتقاضى الموظفون الحكوميون رواتب زهيدة ويعملون على الحصلون على إكراميات، ومكاسب مادية أو معنوية من العموم لإعالة حياتهم المعيشية، أما الفساد الكبير فيتورط فيه كبار المسؤولين الحكوميون في أعلى هرم الدولة، الذين يتخذون قرارات بشأن عقود وصفقات عامة كبيرة يحصلون من خلالها على مصالحهم ومكاسبهم الشخصية. [22]

وقد تعدد صور وأشكال الفساد من مجتمع إلى أخر، إلا أنها ترتبط كلها بعدم تفعيل مؤشرات الحكم الراشد كتضائل الشفافية في العمل، أو غياب نزاهة المسؤولين المتلازمة مع إنعدام سيادة القانون، وضعف أنظمة الرقابة والمساءلة الفعالة التي لا تستند إلى القوانين والتشريعات الواضحة والملزمة، وتتزايد حالات إنتشار الفساد مع عدم وجود أنظمة ديمقراطية وضعف مستوى الوعي لدى الرأي العام بخطورة الفساد ومظاهره .

ثانيا: مفهوم الحكم الراشد :

طرح الحكم الراشد كمفهوم من طرف المؤسسات الدولية، وكمقاربة للتنمية في دول إفريقيا [*] ولإصلاح ما خلفه الفساد من أثار خطيرة على المجتمع من تبدير لموارد الأمة من ناحية، ولتبني سياسية وقائية للحد من الإنحرافات والإنتهاكات والسلوكيات اللاأخلاقية، التي أصبحت تميز تقديم الخدمات العام في دول المنطقة من ناحية أخرى، ومن أجل العمل على توفير جميع الآليات والإجراءات لبناء دولة الحق والقانون القائمة على المساءلة والمحاسبة للسلطة السياسية، وتحقيق التسيير العقلاني لموارد الدولة . [23] ومن هنا يأتي الدور الذي يلعبه الحكم الصالح في إفريقيا حتى يتميز عن الحكم السيئ .

1/ - التعاريف المختلفة لمفهوم الحكم الراشد :

يعد مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي أثارت جدلا أكاديميا بين الباحثين، والمنظمات الدولية نظرا لعدم وجود مفهوم متفق عليه. وفي هذا الصدد ظهرت مجموعة من التعاريف للحكم الراشد نحاول إبراز أهمها فيما يلي:

- **يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** : الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، من خلال مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح للأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم القانونية ، وتحقيق مصالحهم ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم. [24]

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أوجه للحكم الجيد مترابطة على النحو التالي:

الحكم السياسي: المتضمن مدى شرعية السلطة السياسية، والفصل الواضح بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وقدرة السلطة السياسية على صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات

الحكم الإداري: يتعلق بقدرة الأجهزة البيروقراطية على تنفيذ السياسات بفعالية وكفاءة ، في إطار معايير المساءلة والشفافية .

الحكم الإقتصادي: يتمثل في عمليات صنع القرارات العقلانية المتعلقة بالتسيير الإقتصادي للموارد وأنشطة الدولة الإقتصادية، وعلاقاتها بالإقتصاديات الأخرى .

ومما تقدم يتبين أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتبنى مقاربة ثلاثية الأبعاد السياسية الإقتصادية والإدارية لمفهوم الحكم الراشد، التي تمثل الركائز الأساسية في تسيير شؤون المجتمع والإستجابة لمتطلبات وحاجيات المواطنين ، وتحقيق الأهداف بفعالية في إطار مجموعة من المعايير المتمثلة في المشاركة والمساءلة والعدالة وسيادة القانون. (25)

- **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية** : يتمثل الحكم راشد في مدى شرعية الحكومة وقدرتها على إحترام حقوق الانسان وبناء علاقة تشاركية تعاونية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية ، ترتكز في محتواها على قيم المساءلة والشفافية والرقابة كنمط للحكم، والتسيير العقلاني من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . (26)

- **أما إتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الإتحاد الأوروبي و 77 دول من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي** : تعرف الحكم الراشد بأنه الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، الطبيعية والإقتصادية والمالية لغرض تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، ومبادىء الديمقراطية وحكم القانون. (27)

2/- مؤشرات الحكم الراشد : حدد البنك الدولي مجموعة من مؤشرات الحكم الجيد بهدف قياس جودة إدارة الحكم ، بحيث لايمكن تحقيق رشادة الأنظمة السياسية والأهداف المسطرة إلا من خلال الأخذ بالمؤشرات المثمتلة في العناصر التالية :

- **فاعلية الحكومة) Effectiveness Government (:** ومن المؤشرات التي يقترحها الفريق لتقييم فاعلية أداء الإدارة الحكومية : جودة أداء الأجهزة البيروقراطية، جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، قدرة الإدارة الحكومية على تجسيد السياسات العامة، وكفاءة الموظفين الإداريين في المجال الإداري.

- **حكم القانون (Rule of Law)**: ويعبر عن درجة ثقة المواطنين في القواعد القانونية

المفروضة في المجتمع ، ومدى عدالة وفاعلية الجهاز القضائي.

- **الرأي والمساءلة : (Voice and Accountability)** يتعلق هذا الجانب بمدى قدرة المواطنين على إختيار الحكام ، ومراقبتهم ومساءلة صانعي القرار في الأجهزة السياسية والإدارية.

- **نوعية التنظيمات والقوانين) (Regulatory Quality:** وتعبر عن قدرة الحكومة على صياغة التشريعات والقواعد القانونية، التي تسمح بتنظيم القطاع العام في مجال تقديم الخدمات العامة وتنمية القطاع الخاص والعلاقات التجارية.

- **مراقبة الفساد) (Corruption Control :** يرتكز هذا المؤشر على تعريف الفساد الإداري: بأنه إستخدام السلطة العامة من أجل تحقيق المنفعة الشخصية. كما يقيس هذا المؤشر الأشكال الكبرى للفساد الإداري مثل : إستلاء النخبة الإدارية على نهب أموال الدولة .

- **الإستقرار السياسي وغياب العنف:) (political stability and absence of violence:** نقيس من خلاله نوعية إدارة الحكم ، ودرجة التداول السلمي على السلطة هل يتم بطريقة مؤسسية أم بطريقة العنف.[28]

ومما سبق يتضح أن الفساد يتقاطع مع الحكم الجيد، حيث يدل الفساد على ضعف تفعيل أليات الحكم الراشد في الأنظمة السياسية كسيادة دولة الحق والقانون، وغياب أليات المساءلة والشفافية والإجراءات القانونية، وتجاوز المبادئ الديمقراطية ما يؤدي في الأخير إلى تشكيل أنظمة سياسية تتسم بمظاهر الحكم السيئ أو غير الصالح **(Poor Governance)**، والتي يمكن حصرها على النحو التالى :

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص،ويتجه بشكل دائم إلى إستخدام الموارد العامة أو إستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولايطبق مفهوم حكم القانون بحيث يكون تطبيق القوانين إستثنائيا أو تعسفيا .

- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الإستثمار

الإنتاجي، بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وإنتشار آلياته، بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد .

- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية، وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء إستخدامها.

- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعملية صنع القرار بشكل عام،وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

- الحكم العاجز عن الإنجاز وغير القادر على التجاوب مع متطلبات المواطنين والحكم الذي يتميز بإهتزاز شرعية نظم الحكم وضعف ثقة المواطنين به . [29]

ثالثا: أسباب الفساد فى الدول الإفريقية :

إن فشل إستراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات الإفريقية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، وبدلا من الوصول بالمجتمع الإفريقي إلى حالة من الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الإنقسام والتمايز العرقي، وبدلا من تحقيق التنمية الإقتصادية وتأسيس أنظمة سياسية فعالة ،عززت الكساد المادي والإنحراف، وخلقت توجهات إنفصالية وإنقلابات عسكرية . هذه الأوضاع ساهمت كلها في توفير بيئة مناسبة لإستشراء ظاهرة الفساد في إفريقيا على جميع المستويات، ما أعاق كل محاولات بناء الحكم الراشد في دول المنطقة ، وهذه الأسباب يمكن حصرها بالتفصيل فيما يلى :

- ضعف الممارسات القانونية والأليات الديمقراطية وسيادة النظم التسلطية ، وغياب دور المؤسسات والقواعد العامة في إفريقيا التي ولدت أزمة بين الحاكم والحكوم، وهذا ما أدي إلى شيوع ظاهرة الفساد.[30]
- إن الدول الإفريقية مرت في معضمها بمرحلة إنتقالية وشهدت إنقلابات عديدة ، وتحولات سياسية وإجتماعية وإقتصادية التي تزامنت مع عدم إستكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني، الذي وفر بيئة مناسبة لزيادة فرص الفساد والمفسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة .

- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم إتخاذ أي إجراءات وقائية أو عقابية بحق المتورطين في الفساد، بالإضافة إلى غياب التشريعات والأنظمة القانونية التي تكافح الفساد.
- تدني مستوى الأداء الإقتصادي وإنخفاض مستوى الدخل، الذي أدى إلى ضعف رواتب العاملين في القطاع العام، وإرتفاع مستوى المعيشة مما شكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى ، حتى ولوكان من خلال الرشوة .
- عدم فاعلية المؤسسات القانونية والإفتقار إلى الشفافية والمساءلة في الجهاز الحكومي في دول المنطقة، مع غياب حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة ، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الفساد. (31)
- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية التي أصبحت مهمتها التصديق على مراسيم وسياسات السلطة الحاكمة، ما أدى إلى الإخلال بمبدأ الرقابة البرلمانية في دول المنطقة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي الذي تم الإستيلاء عليه في معظم البلدان الإفريقية من أجل تحقيق مكاسبها الشخصية ، يعتبرا سببا مشجعا على الفساد في إفريقيا.
- زيادة إستبداد البيروقراطية الإدارية وإعفائها من المساءلة والشفافية عن إدارة الشؤون العامة في إفريقيا، أدى إلى إساءة إستخدام المنصب العام لتحقيق منافع شخصية ما نتج عنه إستشراء الفساد في إفريقيا. (32)
- أزمة العدالة التوزيع المتمثلة في عجز الحكومات الإفريقية عن توزيع السلع والخدمات على جميع مواطنيها وإنحيازها فى توزيع الثروة لجماعة إثنية معينة ؛الأمر الذي يعني وجود تفاوت حاد في الدخول بين أفراد المجتمع وحدوث مجاعات والفقر عند أغلبة السكان، وهذا مايهيئ الفرص لتفشي الفساد.

ونتيجة لما سبق ، يتضح أن الممارسات والسلوكيات المنحرفة السائدة ، ومخالفة السلطة الحاكمة لمبادئ الديمقراطية إلى جانب الأوضاع السياسية غير المستقرة ،

مثلت البيئة المناسبة لإستشراء مظاهر الفساد في دول إفريقيا، حيث هيمنت العناصر الفاسدة على الممتلكات والأموال العامة وإستغلتها لتحقيق مكاسبها الشخصية من دون مراقبة ومحاسبة .

رابعا: مؤشرات الفساد في إفريقيا:

بالرغم من الجهود المطروحة لمكافحة الفساد في الدول الإفريقية ، إلا أنها ما زالت تعاني من وطئة الفساد حيث أصبح يمثل أداة من أدواة الحكم في العديد من دول المنطقة ، وتؤكد إحصائيات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية حول الحكم الجيد والفساد في الدول الإفريقية على تدني مستوى أداء دول المنطقة في تفعيل أليات الحكم الراشد .

وفى إطار هذا السياق صنفت الدول الإفريقية ضمن أكثر الدول فسادا في العالم ، حيث إحتلت نيجريا والكاميرون، تنزانيا، بنغلادش وتشاد مكان الصدارة في تقارير الفساد كما أكدت التقارير الدولية على أنماط الفساد في هذه الدول، التى تتمثل في إختلاسات الأموال العامة إلى جانب إساءة إستغلال الوظائف فى القطاع العام ، أو إنتشار الرشوة بين أواسط الموظفين العموميين. (33)

وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى تفشي الفساد بكافة أنواعه في البلدان الإفريقية، ويعد ذلك أحد الكوابح الرئيسة لعملية التنمية حيث يرفع من فاتورة المشروعات التنموية ، ويجعل المكاسب المتوقعة من تلك المشروعات تنحرف إلى كوادر الإدارة العليا من دون تحقيق الأهداف المسطرة ، وفى هذا الإطار صنفت دولة الصومال من أكثر الدول الإفريقية فسادا في العالم حيث إحتلت المرتبة 174 في ترتيب مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لسنة 2012، وإحتلت إثيوبيا المرتبة 113،أما جيبوتي صنفت فى المرتبة 94 ، وإريتريا في المرتبة 150 من مجموع 176 دولة. (34)

ومن خلال هذه المؤشرات، يتضح أن الدول الإفريقية تعانى من إستشراء الفساد وإستغلال المال العام لتحقيق المكاسب الشخصية من طرف الموظفين فى القطاع العمومي، وهذا ما أعاق كل محاولات بناء الحكم الصالح فى هذه الدول وحال دون الإستغلال الرشيد للموارد والأموال العامة.

الخاتمة :

يعتبر الفساد من أهم عوائق تحقيق التنمية في إفريقيا، وذلك راجع إلى عدم إلتزام الحكومات بالقواعد القانونية والمبادئ الديمقراطية، وعليه فإن مكافحة ظاهرة الفساد في دول المنطقة يتطلب تجسيد إستراتيجية شاملة واضحة المعالم قائمة على الإصلاحات الجذرية ، وتفعيل مرتكزات الحكم الراشد في المجال المؤسسي والإقتصادي والإجتماعي، وهذا ما يتطلب ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى السلطة الحاكمة وتشجيع الإعتماد على الشفافية والمساءلة، والمحاسبة المتعلقة بأداء الحكومات والمؤسسات في القطاع العام، والعمل على توفير القنوات الفعالة لتمكين الناس من عرض شكاويهم ضد المعاملات السيئة في تقديم الخدمة العامة ومظاهر سلوكيات الفساد لأخذ الإجرءات الضرورية ضد المفسدين، إلى جانب العمل على إنشاء جهاز مستقل للرقابة والتدقيق يتمتع بالقدرة والسلطة القانونية لرصد ومتابعة البحث في قضايا الفساد في هذه الدول.

هوامش الدراسة:

(1)- ابن منظور، لسان العرب ، المجلد العاشر، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1993، ص 261.

(2)- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح ، دمشق ، إتحاد كتاب العرب، 2003، ص 27.

(3)- القرآن الكريم: سورة الروم، الآية :41.

(4)- القرآن الكريم: سورة المائدة ، الآية :33.

(5)- محمد حليم، ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب، الآثار، والإصلاح،الجزائر:منشورات الشهاب،2008 ص- ص 25 26-.

(6)- عماد الشيخ داود، «الشفافية ومراقبة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وأخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004، ص 137.

(7)- Stephen Morris ,Corruption And Politics In Contempoarary Mexico,Library Of Cataloging Publication Data,1999,p02.

(8)- عامر، الكبيسي،الفساد والعولمة تزامن لا توأمه، الرياض: المكتب الجامعي الحديث ، 2005، ص 09.

(9) - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، نيويورك، مكتب السياسات الإنمائية، نوفمبر 1998 ، ص- ص 5- 6.

(10)- عماد صلاح عبد الرزاق، الشيخ داود، الفساد والإصلاح، منشورات إتحاد الكتاب العرب،دمشق ،2003، ص 31.

(11)- محمد خليفة،المعلا، الجريمة المنظمة والفساد، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي حول:

مكافحة الفساد، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2003.
(12)- ناصر عبيد، الناصر، ظاهرة الفساد السياسي: مقاربة سوسيولوجية - إقتصادية، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2002، ص29.
(13)-حمدي، عبد العظيم،عولمة الفساد وفساد العولمة : منهج نظري وعلمي، ط1 ، الإسكندرية : الدار الجامعية،2011، ص 16.
(14)- Programme Transparency International, United Nations Human Settlements, Tools To Support Transparency In Local Governance, March 2004, Pp 13- 14
(15)- شيبوط ،سليمان، سبخاوي، محمد،مكافحة الفساد الإقتصادي من منظور إسلامي، مداخلة ملقاة في الملتقي الدولي حول الإقتصاد الإسلامي:الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة غرداية، 23 - 24 فيفري 2011.
(16)- Jawad Rachami, Institutionalized Corruption: An Instrument of Governance in the Middle East and North Africa?, Center for International Private Enterprise ,May 2004 , Page 03.
(17)- السيد علي، شتا،الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية 1999 ، ص - ص 46 47-.
(18)- Inge Amundsen," Political Corruption: An Introduction To The Issues",This Paper Was Presented At The Conference: The Many faces of Corruption: Comparative Approaches to The Theory and Practice,Organised By the Palestinian Institute for the Study of Democracy In Ramallah,1999.
(19) - هشام،الشمري،إيثار،الفتلي،الفساد الإداري والمالي وأثاره الإقتصادية الإجتماعية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2011، ص23 .
(20) - أحمد صقر،عاشور، «مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس»، في:سليم الحص، وأخرون المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية،ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2006، ص-ص -61 63.
(21)- تقرير منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، واقع النزاهة والفساد في العالم العربي : خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية -2009 2010، بيروت، 2011،ص48.
(22)- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 10.
*) (- طرح مفهوم الحكم الراشد للمرة الأولى عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن دول الإفريقية جنوب الصحراء وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجع الخبراء أن فشل سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بهذه الدول راجع إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس في السياسات نفسها. - للمزيد من الإطلاع أنظر :

- ناجي عبد النور، «دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية «، مجلة المفكر ،العدد الثالث،الجزائر،جامعة بسكرة، د.ت.ن ،ص106.

(23)-Banque Africaine De Développement , l'Organisation de coopération et de développement économiques, Inventaire Des lois, Politiques Et Pratiques Pour L'intégrité Dans les Affaires Et la lutte Contre La Corruption Dans Vingt Pays Africains ,2012 ,pp 27- 31

(24)Programme On Governance In the Arab Region , Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development, Bureau for Arab States,2003, p4

(25)United Nation Development Programmer, Reconceptualising governance Bureau For Policy And Support,New York ,1997,p 10.

(26)-Recommendations About Corporate Governance In Latin American, Strengthening Latin American Corporate Governance :The Role of Institutional Investors, Organization For Economic Cooperation And Development ,2011,pp 1720-.

(27) Susan Roberts , Phillip o'Neill,Cood Governance In The Pacific:Ambivalence And Possibility , University of Western Sydney ,Australia ,2007, p 974.

(28)- Daniel Kaufman ,Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, Governance Metters ;Governance Indicators For 19962002- , World Bank ,30 June,2003,pp 2- 4.

(29) - السعيد،ادريس،»الإصلاح السياسي في الوطن العربي:المفهوم- المرتكزات - المؤشرات»، في :إسماعيل سراج الدين،وأخرون،المرصد العربي: الإشكاليات والمؤشرات، الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية،2006،ص- ص 67- 68.

(30) - حمدي،عبد الرحمان،»ظاهرة الفساد السياسي في إفرقيا جنوب الصحراء»، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 432 أبريل 1993، ص 95.

(31) - ناجي، عبد النور،» الديمقراطية كألية لمكافحة الفساد السياسي»، مجلة العلوم القانونية والإدارية ، العدد الخامس، جامعة تلمسان، 2007، ص - ص 60- 61.

(32) - مونياى مولينجي،جوين ليزتيدى،»الإستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء»، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال،مجلة إفريقيا،العدد الثاني، مركز البحوث العربية والإفريقية ، مارس 2000، ص - ص 72- 73.

(33) - عطا الله ،خليل،»مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي»، ورقة عمل مقدمة في ندوة حول : المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي، تونس، 14- 18 ماي 2007.

(34)- تقرير مؤشر تصورات الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لسنة2013.